طريق مزدوج بالأشواك أفرز مشهداً متأزماً

3 - 2

أحمد الحبيشي

بعد التوصل إلى اتفاقات أوسلو ومدريد والتوقيع عليها رسميا في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م برعاية الولايات المتحدة الأمريكية في البيت الأبيض بواشنطن انقسم المجتمع الإسرائيلي إلى تيارين ,أحدهما كان مؤيدا لتلك الاتفاقات والآخر رفضها وحرض ضدها على نحو ما شرحناه في الحلقة الماضية .. وكان معارضو هذا الاتفاق يراهنون على الانتخابات المبكرة لانتخاب رئيس وزراء جديد بعد اغتيال إسحاق رابين الذي وقع مع ياسر عرفات على تلك الاتفاقات حيث تنافس مرشح حزب الليكود بنيامين نتنياهو ومرشح حزب العمل شيمون بيريز وكان الفرق بينهما لصالح بيريز في مرحلة استطلاع الرأي لكن العملية الانتحارية التي نفذتها (حماس) في احد الميادين العامة في تل أبيب قبل اسبوعين من الانتخابات خدمت بنيامين نتنياهو المعارض اللدود لاتفاق اوسلو والذي كسب تلك الانتخابات بفارق بسيط .

توقفت عملية السلام طوال فترة حكم نتنياهو ,وتوقفت معها العمليات الانتحارية (!!؟) ووصل الوضع إلى مرحلة انسداد تام انتهت بوصول إيهود باراك مرشح حزب العمل الى سدة الحكومة بأغلبية بسيطة اضطرته إلى التحالف مع بعض الأحزاب الدينية الرافضة لاتفاقات أوسلو ومدريد وبدأ باراك خطوات عرجاء لإحياء العملية السلمية وسط ضغوط مؤثرة داخل حكومته الائتلافية مارستها الأحزاب الدينية المتطرفة التي طالما هددت بانسحابها من الحكومة .

بعد ذلك عادت من جديد العمليات الانتحارية واتخذت من الميادين العامة ومراكز التسوق أهدافاً لها ، وتبعاً لذلك جاءت سياسة باراك مرتبكة ومتناقضة حيث كان يتحدث عن السلام في خطابه السياسي ويمارس غطرسة القوة وإرهاب الدولة عملياً بحجة الرد على العمليات الانتحارية إلى جانب حرصه على اتهام السلطة الوطنية والرئيس عرفات تحديداً بدعمها والوقوف وراءها .

فشل باراك في الجمع بين سياسة العصا والجزرة .. وتزايدت المطالبة باستقالته قبل أنتهاء فترته الدستورية ,وفعل ذلك أيضا بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد الثانية في أواخر عهد الرئيس كلينتون .. ثم جاء بعده ايريل شارون الذي انتهج ــ طوال حياته السياسية والعسكرية ــ سياسة معادية للسلام تنفيذا لبرنامجه الانتخابي الذي تعهد فيه بتعطيل اتفاقات أوسلو ومدريد وتقويض السلطة الوطنية الفلسطينية التي كان شارون يصفها بأنها (أسوأ) مخرجات تلك الاتفاقات .

منذ اللحظة الأولى لوصوله إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية أدرك شارون إن إعلان الحرب على الفلسطينيين وسلطتهم الوطنية هي الوسيلة الوحيدة لتنفيذ أهداف برنامجه الانتخابي .. وهكذا جاءت حربه الجديدة ضد الشعب الفلسطيني على نحو أبشع من الحرب التي قادها ضد المقاومة الفلسطينية في لبنان عام ١٩٨١م وكانت مذابحه ومجازره الجماعية التي ارتكبها على مرأى ومسمع من العالم بأسره في أراضي السلطة الوطنية أفظع وأوسع من المجازر التي ارتكبها بحق الفلسطينيين في لبنان عندما كان وزيرا للدفاع .

لم يخف شارون طوال حياته وأثناء وجوده في رئاسة الحكومة الإسرائيلية رفضه لاتفاقات أوسلو ومدريد ولذلك فقد سعى دائما إلى ضرب هذه الاتفاقات تجسيدا لرغبته في تدمير السلطة الوطنية وقطع الطريق أمام مفاوضات الحل النهائي المعنية بإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة ، فيما كان يرد فورا على أي عملية انتحارية تقوم بها المنظمات الفلسطينية التي ترفض اتفاقات أوسلو أيضا مثل (حماس) و (الجهاد) بشكل أعنف وأقسى من تلك العمليات ، باتجاه تدمير البنية التحتية للسلطة الفلسطينية مثل المطارات وأجهزة الأمن والشرطة والمؤسسات الإعلامية والإدارية .

وعندما اضطرت السلطة الوطنية خلال الحرب التي شنها شارون ضدها إلى إنقاذ ما تبقى من بنيتها الأساسية التي حطمتها الآلة العسكرية الاسرائلية ,وحماية مواطنيها من المجازر الدموية اليومية فقد كانت تتوجه بالنداءات إلى المجتمع الدولي كي يتدخل بممارسة الضغوط على حكام تل أبيب لإيقاف حرب الإبادة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني وإجبار حكومة تل أبيب على استئناف العملية السلمية .. بيد أن شارون لم يكن يتردد في المناورة من خلال إملاء شروط تعجيزية لا تستهدف وقف الحرب بل توليد حرب أهلية داخلية بين السلطة الوطنية والفصائل التي ترفض اتفاقات أوسلو ومدريد وصولا إلى استكمال تقويض السلطة الوطنية التي تعتبر إحدى أهم نتائج هذه الاتفاقات بأيدي الفلسطينيين أنفسهم !!

لا ريب في أن السفاح شارون نجح في تحقيق جزء كبير من أجندة حربه العدوانية المسعورة ضد الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية الصامدة ـ خلال فترة وجوده على رأس الحكومة الاسرائيلية ـ حتى أصبحت دائرة الخيارات السلمية أمام السلطة تضيق أكثر فأكثر ولم يبق أمامها سوى خيار تقديم المزيد من التنازلات بدون أفق واضح ، فيما يزداد حجم الفواتير المتراكمة التي ينبغي على الفلسطينيين تسديدها في الظروف الصعبة السابقة والراهنة واللاحقة .

وزاد من خطورة الوضع المتأزم على الدوام في الساحة الفلسطينية ، انحياز الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مطلق إلى جانب حكومة شارون التي تفرض حصارا خانقا على الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في مكتبه بمدينة رام الله حيث انضمت الإدارة الأمريكية إلى حكومة شارون في مطالبة الرئيس الفلسطيني الراحل أثناء حصاره بتنفيذ شروط تعجيزية لم يستطع الأمريكيون أنفسهم تحقيقها ,فقد أصر الرئيس جورج بوش في جميع تصريحاته خلال الشهور الأخيرة من حياة القائد الفلسطيني الراحل ياسر عرفات على مطالبة السلطة الوطنية الفلسطينية بالقضاء على الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط .. ولا نعرف هل كان الرئيس الأمريكي يدرك إن هذه المنطقة المعنية بمطالبه التعجيزية تتسع لتشمل دولاً عديدة ، وان م! همة مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط لا تستطيع الولايات المتحدة نفسها القيام بها بدون تعاون فعال مع دول المنطقة والمجتمع الدولي بأسره !!

لم يعد أمام الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية في هذه الظروف العصيبة غير خيار واحد يتمثل في الحفاظ على وحدته الوطنية ,وتفويت الفرصة على المخططات الاسرائيلية التي تستهدف إشعال حرب أهلية داخلية بين الفلسطينيين تكون بديلا عن حرب الإبادة التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضدهم إن اضطرت إسرائيل إلى إيقافها مكرهةً بضغط من الرأي العام الدولي .. ولا ريب في أن هذا الخيار الذي لا رجعة عنه ، سيفرض على ا لشعب الفلسطيني بمختلف قواه السياسية ضرورة إعادة تقويم الوضع السياسي الإقليمي والدولي ,والاتفاق على إستراتيجية واضحة وأهداف محددة ووسائل فعالة لتحقيقها بما في ذلك صياغة برنامج سياسي واقعي جديد ,يمتلك القدرة على إقناع العالم بان حكام تل أبيب هم الذين يرفضون السلام والتعايش مع الشعب الفلسطيني والشعوب العربية بأسرها وليس العكس .

على النقيض من فشل معارضي اتفاقات أوسلو ومدريد على الجانب الإسرائيلي في تحقيق أهدافهم ويمكن القول أن معارضيي تلك الاتفاقات على الجانب الفلسطيني ، أدركوا حقيقة أن تصفية السلطة الوطنية تعني حرمان الشعب الفلسطيني من أهم مكسب حققه في مجرى كفاحه التحرري منذ اندلاع ثورته المسلحة في أوائل الستينات .. فالسلطة الوطنية بقدر ما تشكل مرحلة انتقالية تمهد لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس ، بقدر ما نرمز أيضاً الى الهوية الوطنية الفلسطينية التي يسعى اليمين الصهيوني إلى طمسها .

كما أدرك هؤلاء إن إصرار اليمين الإسرائيلي المتطرف على إسقاط مشروع بناء السلطة الوطنية الفلسطينية يستهدف في نهاية المطاف ضرب الوحدة الوطنية وتصفية المكتسبات التي حققها الشعب الفلسطيني منذ قيام ثورته الشعبية المسلحة في مطلع يناير ١٩٦٦ وصولاً الى الانفراد بمنظمات المقاومة لقمعها تحت يافطة محاربة الإرهاب والعودة بالقضية الفلسطينية إلى ما قبل العملية السلمية التي أطلقتها اتفاقيات أوسلو ومدريد .

لا ريب في أن المتطرفين في إسرائيل أدركوا جيدا إن الاعتراف بالسلطة الفلسطينية يعني اعترافا بالهوية الوطنية الفلسطينية .. بمعنى الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره وبناء دولته الوطنية المستقلة وهو ما دأب مؤسسو وحكام دولة إسرائيل على رفضه بشكل مطلق حتى أجبرتهم المقاومة المسلحة التي خاضها الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية على التفاوض المباشر مع الجانب الفلسطيني والتوصل إلى اتفاقات أوسلو ومدريد التي لم ينحصر تأثيرها فقط على اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير وإقرارها بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في إقامة دولته الوطنية المستقلة بل إنها أجبرت ــ أيضا ـ الولايات المتحدة الأمريكية على شطب اسم المنظمة من قوائم الإرهاب والاعتراف بها كحركة تحرر وطني واستقبال الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات في البيت الأبيض لا بوصفه إرهابيا كما كانت الإدارة الأمريكية تصفه سابقا بل بوصفه مقاتلا من اجل الحرية .!

باستثناء رفض اليمين الصهيوني والأحزاب الدينية المتطرفة في إسرائيل اتفاقات أوسلو لأسباب معروفة فان الانتقادات التي يوجهها بعض الفصائل الفلسطينية لهذا الاتفاق لا تصمد أمام التحليل الموضوعي .. فقد وفر قيام السلطة الوطنية بموجب هذه الاتفاقات مجالا خصبا لانتقال قيادات كافة الفصائل الفلسطينية بدون استثناء إلى داخل الأراضي الفلسطينية بعد أن ضاقت بهم ساحات النضال في العالم العربي عقب إخراج المقاومة الفلسطينية بالقوة من الأردن ولبنان وإغلاق سوريا أراضيها أمام أي شكل من أشكال المقاومة المشروعة ضد الاحتلال (!!!) .. ولم يعد أمام الفصائل الفلسطينية أي خيارات ممكنة سوى التمتع بمكاتب إعلامية وسياسية محدودة التأثير في بعض العواصم العربية .

تمكنت الفصائل الفلسطينية بفضل قيام السلطة الوطنية التي تحققت كنتاج لاتفاقات أوسلو ومدريد من تعزيز وتفعيل حضورها السياسي والتنظيمي والجماهيري على الأرض وتقوية صلاتها بالجماهير وتطوير أساليب عملها اليومي على نحو مسبوق ، وبناء تجربة ديمقراطية تعددية تمكنت حركة ((حماس)) من خلالها وتحت سقفها وبفعل آلياتها من الوصول الى سدة الحكومة الفلسطينية ، على الرغم من أن هذه الحركة كانت شريكا لحزب الليكود الاسرائيلي وحلفائه من قوى اليمين الاسرائيلي المتطرف في معارضة اتفاق اوسلو ، ورفض المشاركة في مشروع بناء السلطة الفلسطينية أثناء حياة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات الذي دخل بدوره في شراكة مع حزب العمل الاسرائيلي وحلفائه في حوارات وتفاهمات واتفاقات مدريد واوسلو وواشنطن .

كما أتاحت السلطة الوطنية إمكانيات واسعة لتوسيع قاعدة التضامن والتأييد لحقوق الشعب الفلسطيني على المستوى العالي حيث نجحت السلطة في إقامة علاقات سياسية واقتصادية واسعة مع مختلف دول العالم وفي مقدمتها دول الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين واليابان وغيرها من بلدان العالم بالإضافة إلى اعتراف جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي بالسلطة الوطنية كنواة لدولة فلسطين المستقلة ودخول الدعم العربي والدولي للقضية الفلسطينية طورا جديدا بوصوله إلى عمق الأراضي الفلسطينية .

عن / صحيفة (٢٦ سبتمبر)

الإسلام الأوروبي والإسلام الهندي !

مشاري الذايدي *

دعا المفوض الاوروبي للشؤون الداخلية فرانكو فراتيني في لندن، الاربعاء الماضي، الى «اسلام اوروبي». وصرح فراتيني للصحافيين في اعقاب اجتماع للوزراء الاوروبيين عقد بعد ستة ايام على مخطط ارهابي في بريطانيا لتفجير طائرات في الجو «نريد اسلاما اوروبيا». قال ذلك وهو يعلق على مشكلة مسلمي اوروبا وعقدة استعصاء الاندماج الايجابي في مجتمعاتهم الجديدة في مهاجر الغرب. مع أن هناك تفاوتاً في مقدار هذا الاستعصاء، ونواة الاستعصاء الصلبة تكمن في العقدة الباكستانية، حسبما يبدو، وكما سيأتي معنا في السطور التالية.

لكن قبل ذلك دعونا نتوقف عند حكاية الاسلام الاوروبي هذه.

ربما يرى البعض منا ان هذه الدعوة تدخل في اطار الاعتداء على الهوية الاسلامية، منذ كارثة ١١ سبتمبر، وذلك الهجوم الذي أراد تذويب «إسلامنا» وتدويره ليصبح ألعوبة بيد الشرق والغرب.

ربما يصلح هذا الكلام لو أنه لا توجد مشكلة فعلية، لها مظاهر امنية واجتماعية خطيرة تتعلق بوضع الجاليات المسلمة في الغرب، تعرضهم لمخاطر حقيقية، مع تزايد الاعمال الارهابية التي يقوم بها بعض ابناء المسلمين في مهاجرهم الغربية.

إضافة الى زاوية اخرى في النظر، زاوية تاريخية وعلمية، وهي ان ما جرى على الارض منذ فجر الاسلام، لم يكن قراءة واحدة للاسلام. الاحداث السياسية الكبرى، وصراعات الخلفاء والسلاطين والملوك والدول، ومن قبلها احداث الفتنة الكبرى، وما جرى بعد ذلك، وبسبب ذلك، من تشعب الفرق والاتجاهات داخل خيمة الاسلام، كل ذلك ترك بصماته الواضحة على اتجاهات التفسير والقراءة للاسلام بين المسلمين انفسهم.

وكل يعتبر قراءته وتفسيره هما الاسلام الحق الصريح. فأصبح لدينا إسلام شيعي واسلام سني واسلام معتزلي، وداخل كل اسلام من هذه الاسلامات ألوان تصل الى حد انشاء قراءة جديدة تختلف تماما عن الاولى، كما حصل مع الاسلام الباطني الاسماعلي داخل الوعاء الشيعي.. وكما حصل من خلافات قرائية كبرى بين المنتمين للسنة ما بين اشعرية وماتوريدية وسلفية اهل حديث، وايضا داخل الاطار المعتزلي، ناهيك من قراءة الخوارج، التي تمثل اقصى الراديكالية الاسلامية، وداخلها هي ايضا يمين ويسار ووسط، تفرعت عنها الاباضية التي اخذت من المعتزلة كثيرا من اصولها، كما الزيدية (الشيعية) في أصلها، ونفس الشيء، اعني التنوع والانقسام الدائم، كما هي آلية الحياة في الخلية الحياة، آلية الانقسام والانتشار، حصل هذا الشيء داخل القراءة السنية، ويكفي ان نقرأ عن الخلافات الحادة بين اهل الرأي (تيار ابي حنيفة) واهل الحديث في صدر الاسلام، للدرجة التي جعلت بعض صقور اهل الحديث الأُوَل يفتون بمروق وظلال ابي حنيفة، اول امام من أئمة المذاهب السنية الرسمية! ونجد هذه النصوص في كتاب مثل كتاب السنة لعبد الله بن احمد بن حنبل، او كتاب الضعفاء للعقيلي .. وحتى لحظة الفقيه الشامي ابن تيمية في القرن السابع الهجري الذي حاربه علماء سنة اخرون، وهو الفقيه الحنبلي، واتهموه بالضلال، وحرضوا عليه السلطان، ونفس الشيء حول الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الذي حورب من علماء سنة اخرين، بل وعلماء حنابلة.

إذن، كانت هناك دوما خلافات وتنوعات، تحدث باسباب الاختلاف الثقافي الذي يتحكم بنظر الفقيه وجماعته التي يمثلها، او بسبب اختلاف وتضاد المصالح السياسية، كما يحصل الان في العراق من انبعاث الادبيات الطائفية المقيتة، وصرنا نسمع بمصطلح «الامويين الجدد» على سبيل اللمز من السنة، كما يفعل عبد العزيز الحكيم، او مصطلح الصفويين الجدد كما يصنع طائفيون سنيون في سياق وصف شيعة العراق كلهم، والحق ان كلا الفريقين ينعش هذا الهجاء الطائفي ويعمقه مدفوعا، شعر او لم يشعر ، بدافع المصلحة السياسية التي يعتقد ان الطرف الاخر يهددها وينتقص منها. اي ان اشخاص مثل الحكيم او حارث الضاري، هما المستفيدان من بقاء اجواء الشحن الطائفي، لانهما يذوبان ويتبخران في ظل خطاب فوق طائفي، خطاب وطني. وتلك حكاية أخرى.

الغرض، ان القول بأن الحاجة تدعو الى إسلام اوروبي، ليس امرا يعني هدم الاسلام نفسه، لأن خطوط الاسلام العامة واصوله الاساسية ستظل محفوظة، ولا تنازل عنها، فمثلا لن يلغى القرآن او تطرح سيرة نبي الاسلام، بل يعني ان يأخذ الفقيه وزعماء الجالية بنظر الاعتبار كونهم يعشيون في اوروبا وهم محكومون بقانون غير قانون بلدانهم، وألا يصبحوا هم النشاز الوحيد في المجتمع. والبعض يسأل: لماذا يستطيع الصيني او الهندي او المكسيكسي او غيرهم ان يعيشيوا في هذه المهاجر الغربية، من دون ان يفقدوا هوياتهم الاصلية، وهذا ما لم يطلب من المسلمين اصلا، وهو سؤال قاس وخشن، ولكن يجب ان نطرحه على انفسنا قبل ان يطرحه الاخرون، الذين يتحرجون من طرحه حتى لا يتهموا بالعنصرية.

تفكرت في هذه المسائل وأنا أقرا عن حياة المجموعة التي اتهمت بالضلوع في مؤامرة تفجير الطائرات في بريطانيا الايام الماضية، والتي تكشفت عن تورط حلقة باكستانية من مسلمي بريطانيا، تزعمتهم العائلة الباكستانية رشيد وأخوه ووالدهما عبد الرؤوف، او رؤوف من برمنغهام.

التقارير الصحافية تقول إن رشيد رؤوف مرّ بحياة معقدة ناجمة عن وقوعه بين ثقافتين، إذ ظلت باكستان تشكل إغراء قويا بالنسبة له حيث هرب إليها عام ٢٠٠٢ بعد أن طُعن عمه بطريقة غامضة في برمنغهام وهناك انتمى إلى مجموعة إسلامية متطرفة.

وأن الابن الأصغر، طيب، زار باكستان ايضا. العائلة البريطانية ـ الباكستانية، كانت تعيش في جراب عازل من الانشطة والتقاليد والهموم يعزلها تماما عن إيقاع المجتمع البريطاني، يعزلها «عزلة شعورية» على حد التعبير الاثير لسيد قطب. أناس موجودون في ضواحي لاهور، وروالبندي، او بيشاور، اكثر من برمنغهام او لندن او مانشستر.

هل هذا بسبب وجود عنصرية ضدهم في بريطانيا ؟ لا أدري، ربما، لكن هناك ايضا عنصرية ضد السود وضد الآسيان .. وضد غيرهم، لماذا تختلف ردة فعل الجالية الباكستانية بالذات ؟

حسب تقرير لـ«لنيويورك تايمز» نشرته «الشرق الاوسط» فإن مسؤولا من الشرطة البريطانية قال: «إن استهداف أفراد أسرة رؤوف كان بسبب العلاقة بالجماعات المتطرفة في باكستان وظلت هذه لسنوات تعمل يدا بيد مع القاعدة».

والصورة التي رسمها الأصدقاء والجيران والعاملون مع عبد الرؤوف الأب هي لرجل شديد التدين مع تصميم بعدم التخلي عن الأواصر بباكستان أو بتقاليدها وسط الحياة العلمانية البريطانية.

وحسب التقرير فعبد الرؤوف يمثل نموذجا للمهاجرين الناجحين في عملهم من أصل باكستاني، حيث أدار فرناً لصنع الخبز وبيع الحلوى القادمة من باكستان. وكان مشاركا بشكل عميق في تشكيل جمعية «إعانة الهلال» الخيرية التي تبرعت بالنقود لضحايا الزلزال الأخير في كشمير وضحايا تسونامي في آسيا عام ٢٠٠٤، وطرحت اسئلة لاحقا حول مصير تلك الاموال.

رؤوف، شأن كثير من المهاجرين الباكستانيين في بريطانيا، قام بصورة متكررة بزيارة قريته الأصلية «هافيلي بيغال» حيث يحتفظ ببيت ويمول حسب التقارير بناء جامع. ويقول أصدقاء انه كان هناك لحضور حفل زفاف عندما اعتقل أبناؤه. وكان راسخا في معتقداته بحيث انه اقام مركز دراسة صغيرا للأطفال المسلمين في غرفة في الجزء الخلفي من بيته في شارع سانت مارغريت في برمنغهام. وقالت جارة لهم هي جون ليثبريدج، ان ما يتراوح بين ١٢ و٢٠ من الصبيان كانوا يحضرون الدروس ثلاث الى اربع مرات اسبوعيا. وكانت زوجة رؤوف، التي لم تغادر البيت من دون حجاب على رأسها ووجهها، تعطي دروسا في القرآن للبنات.

ولو رجعنا الى حياة الشبان الباكستانيين الذين كانوا وراء تفجيرات ٧/٧ العام الماضي في قطارات لندن، لوجدنا نفس القصة، أناس يعيشيون في معازل تامة عن المجتمع ، فما السبب يا ترى في استعصاء الجالية الباكستانية، على الاندماج لا الذوبان ! مع أننا لا ننفي وجود المشكلة لدى جاليات أخرى، لكنها لافتة في هذه الجالية بالذات.

حتى العرب المهاجرون، الذين هوجموا كثيرا بعد احداث ١١ سبتمبر، نجدهم أيسر اندماجا واقل استعصاء من الباكستانيين!

هل نحن ازاء «عقدة باكستانية» تتعلق بالجاليات المسلمة في اوروبا؟

وهل بمقدورنا القول إن «لاسلام الهندي»، بالمعنى الشامل لكلمة الهند، هو السبب في تجذر الشعور بالهوية والتخندق حولها، واستعداد المزاج الباكستاني الدائم للتطرف الاسلامي، آخذين بالاعتبار انفجار الجماعات الاسلامية في باكستان، التي وضعت حكومة مشرف على صفيح ساخن ، لا ندري عقباه.

هل السبب يكمن في قصة تاريخية، أقدم، منذ انهيار سلطة الحكم المغولي الاسلامي في امارة دلهي بعد ان تعاقبت الاسر الملكية المسلمة على حكم الهند طوال قرون، لتأتي شركة الهند الشرقية الانجليزية وتفرض الاستعمار، ويتحكم البريطانيون في شبه القارة الهندية بما فيها باكستان، قبل انشائها الحديث، لتصبح البنجال تحت حكم بريطانيا في عام ١٧٥٧ وتلحق بها السند في ١٨٤٣ ثم البنجاب في ١٨٤٩، واستمر وجود أباطرة المغول في دلهي ولكنهم كانوا مجرد أداة في يد البريطانيين. وفي عام ١٨٥٧ اندلعت ثورة سيبوي (الجندي الهندي) ضد الحكم البريطاني كآخر محاولة لاعادة حكم آخر إمبراطور مسلم «بهادور شاه» الثاني للحكم ولكن الثورة أخمدت وانتهى عهد المغول، ومعه عهد «الحكومة الاسلامية» وتذكروا هذا المصطلح جيدا : الحكومة الاسلامية.

بعد هذا الانهيار تحولت موازين القوى السياسية في الهند واصبح الامر مداولة بين الهندوس والمسلمين، ومع أن المسلمين كانوا يتقاسمون النصاب السكاني، بالنصف تقريبا مع الهندوس، لكن تطورات الاحداث وصعود خطاب الهوية، مع جرح سقوط امبراطورية المغول (وهذا يفسر نشوء حركة إعادة الخلافة العثمانية بالهند اول شيء، وهذا ايضا موضوع آخر) الى ان انفصل المسلمون بباكستان، وبقي بعضهم في الهند مشكلين ما نسبته ٢٥٪ من سكان الهند، ويتحولوا الى اقلية.

هل كل هذه الاحداث، التي مر بها المسلمون الهنود / الباكستانيون، وانهيار سلطة الحكم الاسلامي، ومرارة الاستعمار التي جربوها قبل المنطقة العربية بنحو قرن، هي التي اورثتهم ذلك المزاج المتعصب المتخندق حول الهوية الاسلامية، وبالتالي طرحت سؤال: الحكم الاسلامي، بعد الهجوم على حكمهم، لنصل الى لحظة ابي الاعلى المودودي، الوالد الشرعي لمفهوم «الحاكمية» الذي يعتبر حجر الزاوية في خطاب الحركات الاسلامية المسيسة كلها؟

اسئلة يجب التوقف عندها كثيرا لنتفحص ملامح الاسلام الهندي هذا، ومنتجاته، التي لم تتوقف عند طالبان، ولن تنتهي عند رشيد رؤوف الاخير، وربما تسنح الفرصة لذلك.

* كاتب سعودي

منطقة الخليج تتكيف بسرعة مع النظام الدولي الجديد

د.كريستيان كوخ

عندما تحضر كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية إلى منطقة الشرق الأوسط حاملة رسالتها حول صيغة (الشرق الأوسط الجديد)، أو ما يُسمى المبادرة الدبلوماسية الجديدة، سيكون من الواضح لكل مراقب أن أطروحاتها لم تعد تؤخَذ على محمل الجد. ولئن وافق القادة العرب على الالتقاء بها والاستماع إلى تصريحاتها وآرائها، فلأن ذلك جزء من البروتوكول الدبلوماسي، ولأن التقاليد العربية تقتضي حسن الضيافة ومعاملة الضيف باحترام ولطف.

إن القادة العرب يدركون أن السياسة الأمريكية لا تُصنَع في أروقة وزارة الخارجية الأمريكية، بل تكمن القوة والسلطة الحقيقيتان في البيت الأبيض، وتحديداً في مكتب نائب الرئيس ومجلس الأمن القومي. وعلى الرغم من محاولات تصوير العالم العربي بأنه لا يزال يعيش في الماضي، فإن حكامه وشعوبه لديهم وعي وإلمام تامان بواقع النظام العالمي الجديد وحقائقه، وهم قادرون على فهم الادعاءات الأمريكية ودحضها.

لقد تخلى الحلفاء العرب المعتدلون عن الولايات المتحدة من الأساس، ليس فقط من النواحي العسكرية أو الاقتصادية، بل حتى في التعامل السياسي، الذي يبقى مجرد واجهة لعلاقة شكلية. فعلى سبيل المثال، لم تصل مصر بعد إلى مرحلة التضحية بمليارات الدولارات من المساعدات المالية السنوية لكي تقول للولايات المتحدة إنها ضيف ثقيل غير مرغوب فيه؛ وإنما تكتفي بمجاملتها عن طريق استقبال موفديها وكبار مسؤوليها، وهي تناشدها من وقت إلى آخر أن تعمل على إحياء عملية السلام. وينطبق هذا الوضع نفسه على دول الخليج العربية التي تعلم أنها تحتاج إلى القوة العسكرية الأمريكية لحمايتها في منطقة طالما اتسمت بعدم الاستقرار. وفي الوقت الراهن، تفضل دول الخليج الاحتفاظ بعلاقاتها مع الولايات المتحدة متحملةً المشكلات التي تسببها سياسات تلك الأخيرة، بدلاً من إتاحة الفرصة لإيران للاستقواء وممارسة ضغوط عليها.

إن كل الآراء التي تفترض أن إدارة الرئيس بوش في فترتها الرئاسية الثانية، وبما تواجهه الولايات المتحدة من مآزق في العراق، قد أضحت أكثر واقعية في تقييمها للوضع في الشرق الأوسط، وأنها أصبحت أكثر جدية في طلب مساعدة حلفائها ومساهماتهم، تُعتبر محض هراء. والحقيقة الأساسية هنا هي أن الولايات المتحدة لم تغير سياساتها بشأن الصراع العربي ـ الإسرائيلي خلال العقود الثلاثة الماضية. وفي ظل ظروف المشهد السياسي الأمريكي الداخلي، فإن الولايات المتحدة لن تُقْدِم مطلقاً على ممارسة ضغوط كافية على إسرائيل لكيَ تتوصل إلى اتفاق بشأن الصراع العربي ـ الإسرائيلي، على الرغم من حقيقة أن الخطوط العريضة لهذا الاتفاق معروفة لكل الأطراف، وأنها قد طُرحت منذ وقت ليس بالقصير.

إنها باختصار تتمثل بمبدأ الأرض مقابل السلام، وإذا ما طُرحت على هذا النحو فإن العرب على استعداد لقبولها. وأياً كانت الأسباب والمسببات، فإن جميع الإدارات الأمريكية المتعاقبة خلال العقود الأربعة الماضية ظلت تحابي إسرائيل وتنحاز إليها؛ بمعنى أنها تعتبر العرب هم الأشرار وأن إسرائيل هي التي تبحث عن السلام. ولكن الواقع يقول إن ما تريده إسرائيل حقاً هو الفوز بالغنيمتين معاً، أي الحصول على السلام والاحتفاظ بكل الأراضي التي تحتلها حالياً من دون التضحية بتقديم أي تنازل في المقابل، ولا يحتاج العقل إلى كثير علم أو عميق فكر ليدرك ببساطة أن هذا أمر غير واقعي، وأنه لن يؤدي إلى تحقيق الأمن المنشود.

وليس هناك من شك في أن العالم العربي قد ارتكب أخطاء في الماضي، لكنّ تصنيف الأشياء استناداً إلى هذا المعيار المطلق ذي الحدين إما خطأ وإما صواب، في العلاقات الدولية لم يعد يصلح للتطبيق على أحوال الواقع المعاصر. غير أن الولايات المتحدة لا تزال تعيش بعقلية الحرب الباردة التي تؤمن بوجود منتصر ومهزوم، وبالتالي لا يزال المسؤولون عن سياساتها يعملون بموجب هذا المنطق. وبعد أن جربت الولايات المتحدة هذه السياسة في منطقة الخليج سابقاً وفشلت فيها، فإنها مستمرة في تطبيق سياسة توازن القوى على العلاقات الإقليمية، وذلك عن طريق استعداء دولة على أخرى، وينطبق هذا الوضع على العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي، غير أن هذا الأسلوب لن يمكّن المنطقة من الحصول على المستوى المطلوب من الأمن، وكما جرى في الماضي، فإن أزمات عدة ستتوالى واحدة تلو أخرى.

ويُحسب لحكومات دول الخليج العربية الفضل في استيعاب وتفهم التغيرات التي طرأت على النظام الدولي الجديد منذ وقت بعيد، إذ لم تعد القوة العسكرية هي المعيار النهائي الذي يحدد الخطأ والصواب، كما أدركت هذه الدول قصر نظر السياسة الأمريكية في التعاطي مع قضايا الشرق الأوسط. وحتى قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، كان ولي العهد السعودي حينذاك الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ممتعضاً من الموقف الأمريكي إزاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وبلغ منه الغضب مبلغاً جعله يأمر السفير السعودي لدى الولايات المتحدة بأن يبلغ الحكومة الأمريكية رسالة وصف مضمونها مسؤول سعودي على النحو التالي: (اعتباراً من اليوم، أنتم من الأوروغواي كما يقولون، أي لا شأن لنا بكم. فأنتم ـ أيها الأمريكيون ـ لكم شأنكم ونحن السعوديين لنا شأننا. ومن الآن فصاعداً سوف نحمي مصالحنا القومية بغض النظر عن مصالح الولايات المتحدة في المنطقة). وعلى نحو مشابه، ولكن بأسلوب دبلوماسي، قال وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في كلمته أمام منتدى الحوار الخليجي في مملكة البحرين خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٤، إن ضمانات أمن الخليج لا يمكن أن تأتي من طرف واحد، (حتى لو من القوة العظمى الوحيدة في العالم). وإنما تحتاج المنطقة إلى ضمانات (توفرها الإرادة الجماعية للأسرة الدولية). إن رسالتين كهاتين تُعدان إشارة إلى الولايات المتحدة بأن سياساتها تسير في الاتجاه الخاطئ. ولكن بدلاً من الإصغاء إلى مثل هذا النوع من الرسائل وإدراك تلك الإشارات، واصلت الولايات المتحدة السير على النهج نفسه، مما عزز من شكوك دول الخليج العربية في نياتها الحقيقية.

ونتيجة لذلك، بدأت دول الخليج العربية في إقامة علاقات مع دول عدة تشمل الاتحاد الأوروبي وتركيا ودولاً آسيوية على وجه الخصوص. وعن طريق ربط المصالح الاقتصادية لهذه الدول بأمن الخليج تمكنت دول الخليج العربية من بناء شراكة راسخة وقوية، بالإضافة إلى تأسيس دور لنفسها في الساحة الدولية. وتستند هذه السياسة إلى مفهوم أن العلاقات لم تعد تُحدَّد بالقوة العسكرية وحدها، وأن العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المكثفة هي السبيل الوحيد لمساعدة هذه المنطقة على الخروج من حالة عدم الاستقرار المتأصلة فيها. ونزيد على ذلك أن الجهود الدبلوماسية التي بذلتها دول الخليج العربية وجدت الترحيب والتجاوب من قبل الأطراف الأخرى، حيث تتزايد زيارات المسؤولين الأوروبيين والآسيويين إلى المنطقة، وبدأت هذه الأطراف تدرك نزعة الاعتدال الكامنة لدى دول الخليج، والتي ستفيد المنطقة عامةً. ففي طريق عودته من الولايات المتحدة في إبريل ٢٠٠٦، وفي زيارة لم تُصنَّف بأنها رسمية، توقف الرئيس الصيني هوجينتاو في المملكة العربية السعودية. وعلى نحو مماثل اعتبرت ألمانيا أن منطقة الخليج ذات أهمية ضمن أولوياتها وهي تتهيأ لتولي رئاسة الاتحاد الأوروبي.

إذاً هناك نزعة لرؤية الجانب الإيجابي في السياسة الأمريكية، غير أن هذه النزعة أضحت في ظل إدارة الرئيس بوش مجرد واجهة من دون محتوى يُذكر. وبعد أن استمعت دول الخليج وعلّقت آمالها على الوعود الأمريكية المبشرة بمستقبل أفضل، بدأت هذه الدول تهتم بمصالحها الذاتية، وهي عاقدة العزم على السير في هذا الطريق على الرغم من الاعتراضات الأمريكية، وقد يكون هذا هو التحول الاستراتيجي الحقيقي الذي تشهده هذه المنطقة.

نقلا عن مجلة "آراء" الإماراتية